

Distr.: General
28 June 2018
Arabic
Original: English



تنفيذ الفقرة ٦ من القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠)

التقرير الرابع عشر للأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠) الذي طلب فيه المجلس إلى أن أوفيه بتقارير خطية عن صندوق الأمم المتحدة للتعويضات كل ستة أشهر، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تتضمن تقييماً لمدى استمرار الامتثال لأحكام الفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، التي تقتضي من العراق أن يودع نسبة ٥ في المائة من العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق. ويتناول هذا التقرير الرابع عشر التطورات التي استجرت منذ صدور تقريره الثالث عشر (S/2017/1095) في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ثانياً - التطورات

- ٢ - كما أشير إلى ذلك سابقاً، اتخذ مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات القرار ٢٧٦ (٢٠١٧) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وينص القرار على استئناف الإيداعات من عائدات النفط في صندوق التعويضات في عام ٢٠١٨ بنسبة ٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٨، ونسبة ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٩، ونسبة ٣ في المائة في عام ٢٠٢٠ إلى حين دفع التعويضات المستحقة بالكامل.
- ٣ - وعملاً بهذا القرار، استؤنفت الإيداعات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ تم تسديد مدفوعات فصلية للكويت للمرة الأولى منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وبعد تسديد ذلك المبلغ وقدره ٩٠ مليون دولار، بلغ إجمالي التعويضات التي سددتها لجنة التعويضات حتى الآن ٤٧,٩ بليون دولار، وبذلك يبقى مبلغ يناهز ٤,٥ بلايين دولار يتعين دفعه لتسوية المطالبة الأخيرة المتبقية.
- ٤ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، عقد مجلس الإدارة دورته الرابعة والثمانين. وأثناء الجلسة العامة الافتتاحية، أعاد وفد العراق تأكيد التزام الحكومة بالوفاء بواجباتها بموجب قرارات مجلس الأمن



ذات الصلة. ورحّب المجلس باستئناف الإيداعات، وأعرب عن تقديره لحكومة العراق على ذلك. وأشاد المجلس أيضا بحكومتَي العراق والكويت على تعاونهما فيما يتعلق بالتعويضات التي لم تُسدّد بعد.

٥ - وفي الختام، أود أن أكرر ما أعرب عنه مجلس الإدارة، وأن أشير مع التقدير إلى التزام حكومة العراق بالوفاء بما عليها من التزامات تتعلق بالتعويضات. وأود أن أرحب أيضا باستئناف الإيداعات في صندوق التعويضات وبالمدفوعات لتسوية المطالبة الأخيرة المتبقية.